بمرسوم بقانون يلغي نص المادتين 159 و182 من قانون الجزاء

تغليظ عقوبة «قتل الوليد فور ولادته» .. و«عدم إفلات الخاطف حال تزوج بمن خطفها»

وزير العدل: الإلغاء يعد تأكيدا على التزام الدولة بحماية الحق في الحياة بوصفه أسمى ما كفله الدستور

ناصر السميط

صدر مرسوم بقانون حمل الرقم 70 لسنة 2025 يقضي بإلغاء نص المادتين "159" "قتل الوليد فور ولادته دفعا للعار" والمادة "182" "إعفاء الخاطف من العقوبة في حال تزوج بمن خطفها" من قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960.

وقال وزير العدل المستشار ناصر السميط لـ"كونا" إن المرسوم بقانون رقم 70 لسنة 2025 قضى بإلغاء المادة 159 من قانون الجزاء التي كانت تنص على أن "كل امرأة تعمدت قتل وليدها فور ولادته دفعا للعار تعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة وخمسة وسبعين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين".

وأوضح أن إلغاء هذه المادة يعد تأكيدا على التزام الدولة بحماية الحق في الحياة بوصفه أسمى الحقوق التي يكفلها الدستور ومبدأ أكدته الشريعة الإسلامية مشددا على أن "التخفيف من عقوبة القتل لا يمكن تبريره تحت أي ظرف".

وأضاف أن النص الملغى كان يشكل خروجا عن القيم الدستورية وينتقص من الحماية القانونية المقررة للطفل منذ لحظة ولادته كما أنه لا ينسجم مع التزامات دولة الكويت الدولية وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل التي تنص على ضرورة توفير أقصى درجات الحماية للأطفال من جميع أشكال العنف والإهمال.

واستطرد قائلا إن "استمرار العمل بالمادة 159 كان يفتقر إلى المسوغ القانوني ويحدث خللا في مبدأ المساواة أمام القانون ويضعف من قوة الردع الجنائي في مواجهة جرائم القتل" مؤكدا أن "الإلغاء يعكس إرادة الدولة في تطوير تشريعاتها بما يتماشى مع المعايير الدولية وعلى أسس عادلة ومنصفة".

تعزيز مبدأ أكدته الشريعة الإسلامية بأن التخفيف من عقوبة القتل لا يمكن تبريره تحت أي ظرف

وذكر الوزير السميط أن المرسوم بقانون رقم 70 لسنة 2025 قضى أيضا بإلغاء المادة 182 من قانون الجزاء التي كانت تنص على "إعفاء الخاطف من العقوبة في حال تزوج بمن خطفها".

وأضاف قائلا "ينطوي على حكم المادة 182 من قانون الجزاء تعارض صريح مع أحكام الدستور والمبادئ القانونية الراسخة والمواثيق الدولية ذات الصلة".

وتابع بقوله إن "المادة 182 من قانون الجزاء كانت تمنح ميزة غير مبررة للجاني بالإفلات من العقوبة بمجرد زواجه من الضحية مما يخلق تمييزا قانونيا يضر بحقوق المرأة ويقوض مبدأ المساواة أمام القانون".

من أجل تحقيق مستقبل مزدهر ومستدام

فيصل الحمود: المرحلة المقبلة تتطلب العمل بروح الفريق الواحد تحت راية القيادة الحكيمة

الشيخ فيصل الحمود مستقبلا الشاب نواف العازمي

استقبل المستشار في الديوان الاميري الشيخ فيصل الحمود، الشاب نواف فهد العازمي، وذلك في لقاء تخللته أحاديث شبابية بنّاءة.

وخلال اللقاء، أعرب الشيخ فيصل الحمود عن فخره واعتزازه بما يقدّمه شباب الكويت من نماذج مشرّفة في مختلف المجالات، مؤكدًا أن الشباب هم الثروة الحقيقية والركيزة الأساسية لبناء المستقبل.

وأشاد بما يتمتع به الشباب من طاقات واعدة وإمكانات كبيرة، تؤهلهم للإبداع والمبادرة والمساهمة بفعالية في دعم مسيرة النهضة الوطنية.

كما أكد الحمود على أهمية فتح قنوات تواصل مستمرة مع الشباب، والاستماع إلى آرائهم وتصوراتهم وأفكارهم، باعتبارهم شركاء حقيقيين في عملية التطوير والتنمية متمنياً للشاب نواف العازمي، ولجميع شباب الكويت، دوام التوفيق والنجاح في تحقيق تطلعاتهم، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب تضافر الجهود بين الأجيال، والعمل بروح الفريق الواحد، من أجل تحقيق مستقبل مزدهر ومستدام تحت راية القيادة الحكيمة.

فتح قنوات تواصل مع الشباب .. والاستماع إليهم ضرورة وأولوية

"الوزارة" أعلنت تحقيق 100 بالمئة من خطتها الإستراتيجية و99 بالمئة من التشغيلية للعام "2024 – 2025"

الحويلة: إنجازاتنا في «الشؤون» تجسد التزاما راسخا بتوجيهات القيادة السياسية وانسجاما فعالا مع رؤية «كويت جديدة 2035»

وزيرة الشؤون والوكيل المساعد للتخطيط الإداري بالتكليف خلال المؤتمر الصحفي

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية إنجاز 99 في المئة من خطتها التشغيلية للسنة المالية "2024 – 2025" البالغ عدد مشروعاتها 178 مشروعا موزعة على عشرة قطاعات فيما أنجزت 100 في المئة من خطتها الاستراتيجية للعام نفسه من المشروعات البالغ عددها 50 مشروعا موزعة على سبعة قطاعات.

وفي هذا الصدد قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة أمس الاثنين في مؤتمر خاص لعرض إنجازات الوزارة إن ما تحقق من إنجازات يجسد التزامات راسخا بتوجيهات القيادة السياسية ويعكس انسجاما فعالا لرؤية "كويت جديدة 2035".

وأضافت الوزير الحويلة أن الوزارة ماضية نحو تحول رقمي شامل في خدماتها الاجتماعية مستندة إلى شراكات استراتيجية مع شركات تقنية عالمية وبرامج تدريبية مكثفة لتأهيل الموظفين بما يضمن الارتقاء بجودة الخدمات وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

وشددت على أن الوزارة ستواصل التزامها بمنهجية التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والعمل بروح المسؤولية والشفافية لتعزيز رفاه المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة وفاعلية. بدوره كشف الوكيل المساعد للتخطيط والتطوير الإداري بالتكليف في الوزارة الدكتور سيد عيسى محمود خلال المؤتمر عن شراكة تقنية جارية مع شركة عالمية لتحويل غالبية خدمات الوزارة إلى خدمات ذكية بالتوازي مع برنامج لتأهيل جميع الموظفين على المنظومة الرقمية الجديدة.

وأضاف محمود أن الوزارة ستشرع خلال الدورة المالية المقبلة في خطة تطويرية تركز على تعظيم الأثر الاجتماعي للمشاريع ورفع كفاءة الإنفاق وتعزيز الشراكات مع القطاع الأهلي والخاص.

وعن المشاريع التي أنجزتها الوزارة في خطتها التشغيلية قال إن ثمانية قطاعات أتمت مستهدفاتها بنسبة 100 في المئة في مقدمتها قطاعات التخطيط والتطوير الإداري والتنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والشؤون القانونية والمالية والإدارية والتعاون.

وأوضح أن مكتب الوزير ومكتب وكيل الوزارة سجلا نسبة إنجاز بلغت 98 في المئة فيما حقق مكتب الإنماء الاجتماعي 96 في المئة وسجل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة نسبة 95 في المئة.

أما عن المشاريع التي أتمتها الوزارة ضمن خطتها الاستراتيجية أفاد محمود بأن جميع القطاعات أتمت بالكامل إذ نفذ قطاع التخطيط والتطوير الإداري تسعة مشروعات وقطاع التنمية الاجتماعية سبعة فيما أنجز قطاع الرعاية الاجتماعية 12 مشروعا وأكملت قطاعات الشؤون القانونية والمالية والإدارية وشؤون التعاون ومكتب الإنماء الاجتماعي باقي المشروعات في المواعيد المحددة.

وذكر أن قطاع الرعاية الاجتماعية نفذ 12 مشروعا أبرزها تشغيل عيادة العلاج الطبيعي المتنقلة للمسنين وبرنامج "مكافحة المخدرات – حماية مجتمعية" لأبناء الدور الإيوائية فيما شملت إنجازات الشؤون القانونية إعداد مقترح تعديل قانون الحضانات الخاصة والأرشفة الإلكترونية وتنظيم ورش امتثال.

وذكر أن الدورة الاستراتيجية الحالية اختتمت بإقرار "خارطة طريق للأعوام 2025 – 2028" التي ترتكز على استكمال الربط مع منصة الخدمات الحكومية وتوسيع الشراكة التقنية مع شركة عالمية وتطبيق منهجية الوزن النسبي لرفع كفاءة الإنفاق وتوسيع الشراكات المجتمعية إضافة إلى إطلاق مؤشر وطني لقياس الأثر الاجتماعي بالتعاون مع الجهات الإحصائية.

الوزارة ماضية نحو تحول رقمي شامل في خدماتها مستندة إلى شراكات إستراتيجية مع شركات عالمية

برامج تدريبية مكثفة لتأهيل الموظفين بما يضمن الارتقاء بجودة الخدمات وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي

سنواصل العمل بروح المسؤولية والشفافية لتعزيز رفاه المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة

محافظ العاصمة: توجيهات القيادة السياسية تؤكد دوما على تقدير النماذج المشرفة

المحافظ يتوسط المكرمين في لقطة تذكارية

كرّم محافظ العاصمة الشيخ عبدالله السالم في مكتبه بديوان عام المحافظة صباح أمس إدارة شرطة نجدة العاصمة والذي ضم كلا من مدير إدارة شرطه نجدة العاصمه عميد هملان حضيري الهملان، ومساعد مدير إدارة شرطة نجدة العاصمه عميد مشعل عبدالله الشحمان، ورئيس قسم دوريات شرطة نجدة العاصمه رائد خليفه جابر الصباح ، و ملازم اول طلال أحمد الشليمي، ووكيل عريف عبدالله حامد الرشيدي وذلك تقديرًا لجهودهم المتميزة في حفظ الأمن والاستقرار وتعزيز السلامة العامة في مختلف مناطق المحافظة.

وأشاد المحافظ بالدور الحيوي الذي تضطلع به إدارة شرطة نجدة العاصمة، وما يتمتع به منتسبوها من كفاءة عالية و أداء واجبهم الوطني بكل إخلاص وتفان، والعمل وفق أعلى معايير الجاهزية والاحتراف لحماية الأرواح والممتلكات، وضمان بيئة آمنة للجميع.

وأكد المحافظ أن هذا التكريم يأتي تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية التي تحرص دائمًا على تقدير النماذج المشرفة، وتكريم المتميزين في مختلف القطاعات وفي كافة المجالات ، إيمانًا بدورهم في دفع عجلة التنمية وتعزيز الانتماء الوطني وتحفيز الجميع على بذل المزيد من الجهد والعطاء.

أكدت أنها لن تتهاون مع غير الملتزمين

«البلدية»: حملاتنا مستمرة لإخلاء مقار الجمعيات الخيرية والمبرات المخالفة المقامة بالسكن الخاص

إنذار موظف البلدية لإحد المبرات المخالفة

أكدت بلدية الكويت استمرار حملاتها الميدانية التفتيشية في المحافظات الست لإخلاء مقار الجمعيات الخيرية والمبرات المخالفة المقامة في مناطق السكن الخاص والنموذجي.

وقال رئيس فريق إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية بمحافظة حولي مشاري التركيت لـ"كونا" أمس الاثنين إن البلدية رصدت ما يزيد على 200 منزل مخالف تستخدمه جمعيات خيرية ومبرات بشكل مخالف كمقار لها في مناطق السكن الخاص والنموذجي بالمحافظات الست.

وأضاف التركيت أن الفرق الرقابية في بلدية الكويت تواصلت مع المخالفين وأبلغتهم بسرعة إخلاء تلك المواقع ووجدت تعاونا سريعا مع أكثر أصحاب اللجان الخيرية بالإزالة الفورية.

وأوضح أن الفريق الميداني في محافظة حولي رصد نحو 17 مقرا مخالفا بالمحافظة لكنه أنذر سبعة منها فقط لسرعة استجابة باقي الجمعيات الخيرية بالإزالة الفورية من تلقاء نفسها.

وذكر أن الفريق يهدف أيضا إلى التأكد من إزالة أي لوحات إعلانية لتلك الجمعيات الخيرية على المنازل المخالفة إضافة إلى إزالة أي مظلات مخالفة أو شبرات مخالفة.

وبين أن البلدية ستكثف جولاتها الميدانية في الأيام المقبلة للتأكد من الالتزام برفع المخالفات بأقرب وقت كما أنها لن تتهاون في اتخاذ كل الإجراءات القانونية وتطبيق لائحة البلدية بحق المخالفين.

يذكر أن القرار الوزاري رقم "206/2009" يحظر استغلال الأبنية المقامة في مناطق السكن الخاص والنموذجي بأي استعمال آخر بخلاف السكن الخاص لذلك قامت البلدية بتوجيه إنذارات بإخلاء أفرع الجمعيات الخيرية من السكن الخاص تطبيقا لهذا القرار.

شددت على محاربة كل من يحاول تقويض الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي

الكويت تدين هجوما إرهابيا استهدف قاعدة عسكرية في العاصمة الصومالية مقديشو

وزارة الخارجية

أعربت وزارة الخارجية عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين للهجوم الإرهابي الذي استهدف قاعدة عسكرية تابعة للجيش الصومالي في العاصمة مقديشو وأدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى.

وأكدت "الخارجية" في بيان لها موقف دولة الكويت الثابت في رفض كافة أشكال العنف والإرهاب مشددة على أهمية تكثيف الجهود الدولية المشتركة لمحاربة مصادر الإرهاب وعوامل تقويض الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وتقدمت بخالص تعازي ومواساة دولة الكويت لحكومة جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة ولأسر الضحايا متمنية للمصابين الشفاء العاجل.